

لا . . يا دعاة الفتنة . ليس هذا من التوحيد فلا تكتب بخطك غير شيء . . يسرك في القيامة أن تراه .

تأليف الشيخ /

على بن السيد الوصيفي

مدرس العقيدة السابق في جماعة أنصار السنة المحمدية بمصر

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم
تسليماً كثيراً ، أما بعد: فقد سألتني أحد الأفاضل عن حكم فتوى
منسوبة لدار الإفتاء المصرية زعموا فيها تجويز طلب المدد من الأنبياء
والصالحين، أحياء غائبين كانوا، أو أمواتاً . . وقد جاء في نص الفتوى
أنه: " لا مانع شرعاً من طلب المسلم المدد من الأنبياء والأولياء
والصالحين؛ ولا فرق في ذلك بين كونهم أحياءً أو منتقلين؛ لأنه محمول
على السببية لا على التأثير، كما أنَّ الأصل في الأفعال التي تصدر من
المسلم حملها على الأوجه التي لا تتعارض مع أصل التوحيد" أهـ. **هذا**
هو قولهم . بنصه .

ليس فيه قال الله تعالى، ولا قال الرسول صلى الله عليه وسلم،
ولا قال الصحابة رضی الله عنهم، ولم يكن من فعل النبي صلى الله
عليه وسلم، ولا من فعل الأنبياء من قبله، ولم يكن من فعل الصحابة
ولا التابعين لهم بإحسان، غير أنهم جعلوا أنفسهم بتلك الفتوى مشرعين
في دين الله تعالى، من عند أنفسهم، ما لم ينزل به الله سلطاناً، وصاروا
يجوزون طلب المدد والاستغاثة بالأنبياء والأولياء والصالحين، الذين
ماتوا وانتقلوا إلى الدار الآخرة، من لدن نوح عليه السلام إلى أن يرث
الله تعالى الأرض، بمزاعم لا ترقى إلى النظر، كما سيتبين .

وما هي إلا دعوة عامة منهم لكافة الناس، أن يستغيثوا بود وسواع
ويغوث ويعوق ونسر، فقد كانوا قوما صالحين، لهم مكانة عالية، في
التعبد والكرامة، والكشف والمشاهدة، لما ماتوا اتخذهم قوم نوح
شفعاء لهم عند الله تعالى، واستغاثوا بهم، كما يستغيث الطرقية
بالبدوى والرفاعي والدسوقي والمرسي . . . الخ. **ولا أدري مع تلك
الفتوى كيف ينظر هؤلاء في تحذير الله تعالى من شرك قوم نوح عليه
السلام، الوارد في سورة نوح. .** والذين حقت عليهم كلمة الله تعالى
بالضلال والغرق ، بعد دعوة نبي الله نوح عليه السلام ، قال تعالى: ﴿
مما خطيئاتهم أغرقوا فأدخلوا نارا فلم يجدوا لهم من دون الله أنصارا
﴿[نوح. 25] وقد كان شرك قوم نوح أول شرك في الأرض ، بعد أن
كانت الأرض كلها على التوحيد، من لدن آدم حتى نوح عليهما السلام،
كما ثبت عن ابن عباس. . فما قدروا الله تعالى حق قدره، وغلوا
في أوليائه، وعباده الصالحين ، وخلعوا عليهم من حقوق الله تعالى
وصفاته، ما لا يستحقه إلا الله تعالى. .

**لا يخفى أن أصحاب تلك الفتوى أخذوا هذا النص الوارد في
تلك الفتوى ممن كان قبلهم من أساطين التصوف الأشعري، وليس لهم
فيه بنت شفة، وقد تواصلوا به، ظنا منهم أنه يخلصهم من براثن الشرك
والبدعة، التي كان عليها الأولون. وما هو بمخلص لهم من رجزه، ولا
من عواقبه، وسيحملون وزر ما قالوا بين يدي الله تعالى. .**

وقد اتفق أساطين التصوف الشرقي على مفهوم السببية والتأثر، كما اتفقوا على أن الاستغاثة به صلى الله عليه وسلم وبغيره في معنى التوسل إلى الله تعالى بجاهه. الخ قال الشيخ عبد القادر عيسى في كتابه [حقيقة التصوف. ص/538]: " فإن المريد إذا تعلق بشيخه، وطلب منه المدد، لا يكون قد أشرك بالله تعالى، لأنه يلاحظ هنا السبب، كما أوضحناه سابقاً، مع اعتقاده أن الهادي والمُمدِّ هو الله تعالى، وأن الشيخ ليس إلا سبباً " أهـ

وقد سبقه إلى ذلك الشيخ تقي الدين السبكي في كتابه [شفاء السقام . ص/ ٣١٠] وفيه سوي بين الاستغاثة والتوسل، قال : " فالمستغيث يطلب من المستغاث به أن يحصل له الغوث من غيره، وإن كان أعلى منه، فالتوسل والتشفع والتوجُّه والاستغاثة بالنبي صلى الله عليه وسلم وسائر الأنبياء والصالحين ليس لها معنى في قلوب المسلمين غير ذلك، ولا يقصد بها أحد منهم سواه " أهـ

وصار على دربه النبهاني في كتابه " الاستغاثة بسيد الخلق، فقال: " اعلم أن المجوزين للاستغاثة بالأنبياء والصالحين مرادهم أنها أسباب ووسائل بدعائهم، وأن الله يفعل لأجلهم لا أنهم الفاعلون استقلالاً من دون الله " أهـ . **وقد أبطل ترهات النبهاني** وخرافاته الشيطانية الخبيثة العلامة الألوسي رحمه الله في كتابه "غاية الأمانى في الرد على النبهاني 360/1" فقال:

"فإن هذا كفر بالاتفاق؛ فجواب هذا تقدم في الوجه الثاني،

وذكرنا أن المشركين من عهد نوح إلى عهد خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم لم يقصدوا سوى هذا، ولم يدعوا لآلهم غيره، وأنهم ما زادوا حرفاً واحداً على هذا العراقي وشيعته" أهـ

وقد كان على هذا المنوال الشرطي من قبل على البكري . . . وقد

رد عليه شيخ الإسلام في كتاب " الاستغاثة الكبير"، قال : " فدخل عليه الخطأ من وجوه: منها: أنه جعل المتوسل به بعد موته في الدعاء مستغنياً به، وهذا لا يعرف في لغة أحد من الأمم لا حقيقة ولا مجازاً، مع دعواه الإجماع على ذلك، وأن المستغاث به هو المسؤول المطلوب منه لا المسؤول به" [الاستغاثة . 1/ 244]

وقد قرأت في كتاب آداب زيارات حرمين لأحد أئمة الشيعة

الروافض، ووجدت فيه دعاء الوقوف عند قبر حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه، وفيه يقول الزائر : " جئت إليك مستغنياً بك أن تجيرني من عذاب النار " أهـ وكان ذلك في الحرم النبوي في الثمانينات من القرن الماضي فقلت لصاحب الكتاب ما هذا الدعاء . ؟ فقال لي : ﴿ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ . . . فقلت له حمزة رضي الله عنه كان ولياً لله تعالى، وكان يستجير بالله من عذاب النار ، وهذا دليل على أنه لا يملكها، ولو كان مالكا لها لأدخل فيها من شاء، وأخرج منها من شاء .

فكيف تستجير، وتستغيث بمن لا يملك ولا يقدر. ؟ فلم يتكلم
وكان بجواره مرجعا معهما، بلبس عمامة سوداء، فأمره بالسكوت
وعدم الكلام معي. وبعد أن كان يتكلم معي بالعربية صار يقول لي أنا
ضعيف في العربية. فشرك القبور عند الروافض هو نفس شرك القبور
عند غلاة الصوفية وعباد القبور، لا يسألون الله تعالى ولا يستغيثون به
فقد كان بعض مخزفي الصوفية يقول لو أن البدوي دخل النار لا تنفخ
فيها وسدها، حتى لا يدخلها أحد. !، ولذلك كان الإمام الشافعي
رحمه الله يقول : لو أن رجلاً تصوف من أول النهار لم يأت عليه الظهر
إلا وجدته أحمق. وقال : " لا يكون الصوفي صوفياً حتى يكون فيه
خصال أربع: كسول، أكل، ثوم، كثير الفضول. [أخرجه البيهقي في
مناقب الشافعي. 1/23]

**وقد أخذت بدع القبور والمشاهد من دولة بني بويه القرمطية،
وكذلك أخذت من فلاسفة اليونان المشركين، ومنهم أخذها المتكلمون
المنتسبون إلى الإسلام، ونقلوها إلى بلاد الإسلام، وقد كان فلاسفة
اليونان يذهبون إلى قبور رؤوسهم، يدعونهم ويستغيثون بهم، ليستمدوا
منهم الفيوضات والقدرات - زعموا - وإذا قارنت بين بيوت عباد
النار، وبيوت عباد الكواكب، وبيوت عباد القبور باختلاف ملهم
لوجدت الأمر واحداً في الشرك والكفر بالله تعالى..**

وقد وقع ذلك كله لما ضعفت دولة بنى العباس.. وقد قام
الرافضة وغلاة الصوفية ودولة الفاطميين الزنادقة في مصر بنشر تلك
البدع في بلاد العرب والعجم والهند والسند، ورفعوا القباب
والمشاهد، التي لم يأذن الله برفعها، كما أذن برفع المساجد، في قوله
تعالى: ﴿في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها
بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام
الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوما تتقلب فيه القلوب والأبصار﴾
[النور. 37] وبذلك نستطيع أن نقرر بكل يقين أنها فتوى متعارضة
حقا مع دين الإسلام وملة التوحيد، التي جاء بها الرسل والأنبياء
صلوات الله عليهم ، والتي جمعت في قوله تعالى : ﴿إياك نعبد وإياك
نستعين﴾ الآية . ولم يقل بها أحد من أئمة الإسلام، وليست من
عقائدهم الجمع عليها، لم يفرق أصحابها بين الاستغاثة وطلب المدد
وبين التوسل، ولا بين المسئول ولا المسئول به، وقالوا يجوز أن يطلب ما
لا يطلب إلا من الله تعالى أن يطلب من خلقه ، يعنى يطلب منه الهدى
والمغفرة والنصر والشفاء والولد والغنى. الخ فلم يتركوا شيئا لله
تعالى، كي يطلب منه . كل هذا بدعوى أن الاستغاثة مجاز عن
السبب.. وهذا كلام باطل .

ولا يشك عاقل أن ما ادعاه هؤلاء من السببية المصطنعة، وأن الاستغاثة مجاز عن السبب، أمر لا يقره علماء الشريعة المعبرين ، ولا علماء اللغة ، فكيف بعباد القبور. ؟ فمن هؤلاء يفهم الفرق بين السبب والتأثير ؟ قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : " فإن المستغيث بالشيء طالب منه سائل له، والمتوسل به لا يدعى، ولا يسأل ولا يطلب منه، وإنما يطلب به، وكل أحد يفرق بين المدعو والمدعو به . والاستغاثة هي طلب الغوث، وهو إزالة الشدة، كالاستنصار طلب النصر، والاستعانة طلب العون، فكل أحد يفرق بين المسؤول والمسؤول به " [غاية الأمانى 289/2]. **ولا يخفى أن حال عباد القبور عند القبور** لا يدل على أنهم اتخذوا النبي صلى الله عليه وسلم ولا غيره من الأولياء والصالحين سببا، أو وسيلة ، إنما هو شيء أكبر من ذلك. إنه اقتدار وذلة وتبرؤ من الحول والقوة ، بمن يستغيثون بهم من الأولياء، وتلك عبادة لا تكون إلا لله تعالى، والزعم أن هذا ليس تعبدا أو ليس بقصد التعبد دعوى خالية من البرهان. . وبقدر ما تميل القلوب وتستعين بالمخلوقين فيما لا يقدر عليه إلا الله تعالى بقدر ما تبعد عن الله تعالى ذكره، وهذا يظهر في ضعف اليقين به والتوكل عليه. . والمؤمن الحق هو الذي ينزل أموره كلها عند بارئها سبحانه وتعالى، ولا يجعل بينه وبينه واسطة ولا حجابا، ومن أشرك مع الله تعالى ندا فقد جاوز الحد، وعبد طاغوتا من دون الله تعالى، يهوى به في نار جهنم، خالدا فيها أبدا. .

وصار هؤلاء بدلا من أن يقربوهم إلى الله تعالى لتسكب دموعهم بين يديه صاروا يوجهونهم إلى الأموات والغائبين ، والله تعالى يقول في كتابه : ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر . 3] قال ابن جرير : " يقول تعالى ذكره: أَلَا لِلَّهِ الْعِبَادَةُ وَالطَّاعَةُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، خَالِصَةٌ لَا شَرَكَ لِأَحَدٍ مَعَهُ فِيهَا، فَلَا يَنْبَغِي ذَلِكَ لِأَحَدٍ، لِأَنَّهُ كُلُّ مَا دُونَهُ مُلْكُهُ، وَعَلَى الْمَمْلُوكِ طَاعَةٌ مَالِكُهُ لَا مِنْ لَا يَمْلِكُ مِنْهُ شَيْئًا . وَبِنَحْوِ الَّذِي قُلْنَا فِي ذَلِكَ قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ " [تفسير الطبري . 210/250]

لقد تأصلت تلك الفتوى عند هؤلاء الأشياخ بناء على أن أصل التوحيد يقف عند إثبات الاختراع والخلق لله تعالى، وهو أنه لا فاعل إلا الله تعالى، ولا فاعل في الوجود غيره ، وهذا هو قولهم في تفسير كلمة التوحيد " لا إله إلا الله " . والفاعل عندهم بمعنى القادر على الاختراع . .

غير أن الشيخ الرازي رحمه الله خطأ من قال من الأشاعرة أن الإله بمعنى القادر، فقال عند قوله تعالى: " وإلهكم إله واحد)":قوله (إلهكم) يدل على أن معنى الإله ما يصح أن تدخله الإضافة فلو كان معنى الإله القادر لصار المعنى وقادركم قادر واحد ومعلوم أنه ركيك فدل على أن الإله هو المعبود " [التفسير الكبير (4 / 149)

ولا يخفى أن تفسير كلمة التوحيد بمعنى القادر على الاختراع أمر لا ينكره كفار قريش، فقد كانوا يشبّون الملك والتقدير لله تعالى، قال تعالى :

﴿ قل من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه إن كنتم تعلمون سيقولون لله قل فأنى تسحرون ﴾ [المؤمنون. 88/89]

غير أنهم كانوا يشركون بالله تعالى في عبادته، فيسألون غيره ويستغيثون به ، ويطلبون منه المدد والعون . وقد ذم الله تعالى شركهم في كتابه، ولعنهم، وأعد لهم عذابا مهينا، قال تعالى: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ [النساء. 48] وذلك بعد أن أرسل الله تعالى إليهم رسولا منهم، يعلمهم أصل التوحيد والملة ، الذي ينكرونه، وهو أنه لا معبود بحق إلا الله تعالى، وهذا هو معنى كلمة التوحيد والإخلاص " لا إله إلا الله " الجامع بين توحيد العبادة والطلب، وتوحيد المعرفة والإثبات، المتضمن لكمال ربوبية الله تعالى، وكمال أسمائه وصفاته . ولما طلب النبي صلى الله عليه وسلم منهم إفراد الله تعالى بالعبادة اعترضوا واستنكفوا، وقالوا: ﴿أجعل الآلهة إلها واحدا إن هذا لشيء عجاب﴾ [ص. 5] قال الإمام القرطبي رحمه الله : " قال قتادة : عجب المشركون أن دُعوا إلى الله وحده، وقالوا: يسمع لحاجتنا جميعا إله واحد . ! ما سمعنا بهذا في الملة الآخرة." أه قلت : وهذا شيء مثير للعجب يقرون بأن خالق السموات والأرض إله واحد ، ثم هم يشركون في عبادته ودعائه من لا ينفع ولا يضر. كما ينكرون سمعه لهم جميعا في وقت واحد، وهؤلاء هم الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿ وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ﴾ [يوسف. 109] أي يؤمنون بربوبيته، ويشركون في عبادته . .

الشاهد: أن طلب المدد والإغاثة من الولي بعد موته خطاب
ونداء فيه جلب منفعة ودفع مضرة، وتلك عبادة، والعبادة لا تكون إلا
لله تعالى؛ وعليه فقول دار الإفتاء أن النداء في طلب المدد من
الأموات مجرد سبب قول باطل .. لما تقرر في مذهبهم أنهم لا يملكون
شيئاً، فلا محل إذن لطلب المدد منهم استقلالاً .. ولا يمكن لعاقل أن
يقول لجدار يا جدار يا من لا ينفع ولا يضر أغني، أو أمدني بمدد من
عندك، أو انصربي على عدوي .. لأن الجدار لا يملك شيئاً، فكيف
يغيث من استغاث به . ؟ فهذا كشرك الأولين، فقد كان كفار قريش
يقولون في التلبية " لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك إلا
شريكا هو لك ملكته وما ملك " فأثبتوا الملك لله تعالى، وجوزوا
الشرك في العبادة .. فأبي فرق بين عباد القبور وما كان يفعله كفار
قريش إذن . ؟ فهؤلاء يقولون نحن نطلب ولا نعتقد، وكذلك كان يقول
كفار قريش وقوم نوح من قبل في عبادة الأصنام، التي كانت لأسماء قوم
صالحين، كما قال ابن عباس رضى الله عنهما .. كانوا يعبدونهم في
صور تلك الأصنام : " وهي أسماء ورجال صالحين من قوم نوح عليه
السلام، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم
التي كانوا يجلسون فيها أنصاباً وسموها بأسمائهم، ففعلوا فلم تعبد حتى
إذا هلك أولئك ونسخ العلم عبدت . وروي نحو هذا عن عكرمة
والضحاك وقتادة وابن إسحاق انظر (تفسير ابن كثير ج 4 ص 426)

وهكذا قال الشيخ سعد الدين التتازاني من كبار أئمة الأشاعرة رحمه الله : " إنه لما مات منهم من هو كامل المرتبة عند الله تعالى اتخذوا تمثالا على صورته، وعظموه تشفعا إلى الله وتوسلا " [شرح المقاصد . ٦٥/٢] وهكذا قال الشيخ الرازي رحمه الله : " أنهم وضعوا هذه الأصنام والأوثان على صور أنبيائهم وأكابرهم، وزعموا أنهم متى اشتغلوا بعبادة هذه التماثيل، فإن أولئك الأكابر تكون شفعا لهم عند الله تعالى، ونظيره في هذا الزمان اشتغال كثير من الخلق بتعظيم قبور الأكابر، على اعتقاد أنهم إذا عظموا قبورهم فإنهم يكونون شفعا لهم عند الله " [تفسير الرازي . ٢٢٧/١٧] فالشرك يكون في الألوهية وما تضمنها وفي لوازمها من العبادة، كما يكون في الربوبية والأسماء والصفات . وهذا هو ما اتفق عليه علماء الأمة . . وقد أجمعوا على وجوب سد ذرائع الشرك في العبادة وأسبابه . وقد عرف الإمام مالك رحمه الله . . الطاغوت بأنه : «كل ما عبد من دون الله "أه ومن المالكية، قال ابن عاشور رحمه الله : والظلم : الاعتداء على حق صاحب حق، والمراد به هنا إشراك غير الله مع الله في اعتقاد الإلهية وفي العبادة، قال تعالى : ﴿إن الشرك لظلم عظيم﴾ [لقمان : ١٣] لأنه أكبر الاعتداء، إذ هو اعتداء على المستحق المطلق العظيم، لأن من حقه أن يفرد بالعبادة اعتقادا وعملا وقولا لأن ذلك حقه على مخلوقاته » [التحرير والتنوير . ٣٣٢/٧]

وكذلك قال ابن عطية رحمه الله : «الذين كفروا في هذا الموضع هم كل من عبد شيئاً سوى الله قال قتادة: هم أهل الشرك خاصة " [المحرر الوجيز. 266/2] ومن الشافعية قال الإمام السيوطي رحمه الله عند تفسير آية الكرسي (الله لا إله إلا هو) : " قال الشيخ سعد الدين: الإله اسم لمفهوم كلي، هو المعبود بحق، و" الله " علم لذات معين، هو المعبود بالحق، وبهذا الاعتبار كان قولنا: لا إله إلا الله كلمة التوحيد، أي لا معبود بحق إلا ذلك الواحد الحق " [حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي. 137/1] وقال الإمام النووي رحمه الله تعالى: " وأن الوثني إذا قال: لا إله إلا الله فإن كان يزعم أن الوثن شريك لله تعالى صار كافراً وإن كان يري أن الله تعالى هو الخالق ويعظم الوثن لزعمه أنه يقربه إلى الله تعالى لم يكن مؤمناً حتى يتبرأ من عبادة الوثن " [روضة الطالبين (7/ 303) ومن علماء الحنفية الإمام ولي الله الدهلوي رحمه الله قال: " حقيقة الشرك أن يعتقد إنسان في بعض المعظمين من الناس أن الآثار العجيبة الصادرة منه إنما صدرت لكونه متصفاً بصفة من صفات الكمال مما لم يعهد في جنس الإنسان، بل يختص بالواجب جل مجده لا يوجد في غيره إلا أن يخلق هو خلعة الألوهية على غيره.. ونحو ذلك مما يظنه هذا المعتقد من أنواع الخرافات؛ كما ورد : أن المشركين كانوا يلبنون بهذه التلبية: "لبيك اللهم لبيك لا شريك لك إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك .. فيتذلل عنده أقصى التذلل ويعامل معه معاملة العبادة مع الله تعالى" [حجة الله

وقال العلامة السهسواني رحمه الله : " ليس الشرك هو مجرد إطلاق بعض الأسماء على بعض المسميات، بل الشرك هو أن يفعل لغير الله شيئاً يختص به سبحانه، سواء أطلق على ذلك الغير ما كانت تطلقه عليه الجاهلية أو أطلق عليه اسماً آخر، فلا اعتبار بالاسم قط، ومن لم يعرف هذا فهو جاهل لا يستحق أن يخاطب بما يخاطب به أهل العلم" [صيانة الإنسان. ص/160]

وقد دارت تلك الفتوى التي أصدرتها دار الإفتاء المصرية على نفس المنوال .. طلب مدد ممن لا يملك ولا يسمع ولا يستجيب. وزعموا أن هذا ليس شركاً، طالما أن طالب المدد لا يعتقد الاختراع والتأثير لغير الله تعالى..! **تلك هي رسالتهم للخرافيين في الموالد-** الذين يؤلفون حكايات من نسج الخيال، لا وجود لها في الواقع- والمجانين الذين يطوفون بالقبور، والحشاشين في الخيم، والأخوات في الطريقة، الذين يستبيحون الزنا بزعم التقاء الأرواح، وأكلي أموال النذور، يريدون أن يضللوا بها عامة الأمة والأطفال والعجائز.. ونعوذ بالله أن نكون جسوراً إلى النار.. والحق الذي لا تختلف عليه العقول السوية يشهد أن لا فرق بين شرك الأولين وشرك المتأخرين، كما تقدم بإجماع الأئمة . فهؤلاء زعموا أن الاستغاثة وطلب المدد من الأولياء يقف عند أسباب موصلة إلى الله تعالى، غير أنهم لا يعتقدون فيهم التأثير والاختراع والخلق ، وذلك كما قال الأولون : ﴿ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى﴾ [الزمر . 3].

يعنى ما نستغيث بهم، ولا نطلب المدد منهم إلا ليقربونا إلى الله تعالى. فهؤلاء مجرد أسباب ووسائط بيننا وبين الله تعالى، وعبادتنا لهم بطلب الحوائج وطلب المدد والنصر على الأعداء لا تضرنا، لأننا نعلم أنهم لا يملكون نفعا ولا ضرا. هذا هو قولهم. وهو نفس شرك المتأخرين، كما تبين من أقوال الأئمة إن شاء الله تعالى. كان هذا هو الجواب الأول على فساد تلك الفتوى، التي هي مجرد رأي شاذ - ليس فيه من رائحة التوحيد والإخلاص لله تعالى شعرة - لا يرجع إلى أصول شرعية، ولا إلى آيات قرآنية، ولا إلى سنن نبوية، وليس معهم كلمة إجماع ثابت، يركون إليها، إنما هو رأي منقطع متهافت، بني على أحاديث موضوعة، لا أصل لها أو ضعيفة، لا يجبرها عندهم إلا منامات وأوهام، لا أساس لها. . . غير أنهم جعلوها في درجة المتواتر المحكم، الذي نقل برواية جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب، ثم نابذوا بها أئمة الإسلام واستهانوا بهم. . . **ومن العجب أن صوفية الأشاعرة لا يقبلون في العقيدة أحاديث الآحاد الثقات، التي اتفق عليها البخاري ومسلم، بزعم أنها لا تفيد العلم اليقيني، بينما هم يقبلون في أصول التوحيد والتعبد تلك الخرافات والأوهام، المخالفة للعقل والنقل، ولغة العرب والعجم. بل إنهم يردون عقيدة أهل الحديث، الثابتة بالأدلة المتواترة، والإجماع المنضبط، في مقابل رفع عقيدة مات النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم، ولم يعرفوا عنها شيئا.**

وقد بنيت جميعا على مصطلحات فلسفية، متعلقة بالعرض والجوهر الفرد والجسم والحيز. الخ، استخرجها المعتزلة من فلاسفة اليونان، ولا يستطيع متكلمة الأشاعرة التبرؤ من ذلك ، وإن زعموا أنهم خالفوا المعتزلة والجهمية في بعض المسائل وردوا عليهم ، فإن أصولهم مأخوذة من المعتزلة، قال الإمام التفتازاني رحمه الله : هي: " مما استخرجها الفلاسفة أولاً ودونوها في علومهم ، التي بعض مسائلها لا تطابق الشرع وإن لم يقصدوا المخالفة، ثم تبعهم المتكلمون، ودعوى أن المتكلمين استخرجوها من عند أنفسهم بلا أخذ مكابرة " (الدر النضيد . ص / 145) وأكد ذلك الحافظ ابن حجر رحمه الله ، قائلاً: " وقد توسع من تأخر عن القرون الثلاثة الفاضلة في غالب الأمور التي أنكرها أئمة التابعين وأتباعهم، ولم يقتنعوا بذلك حتى مزجوا مسائل الديانة بكلام اليونان، وجعلوا كلام الفلاسفة أصلاً يردون إليه ما خالفه من الآثار بالتأويل ولو كان مستكرها، ثم لم يكتفوا بذلك حتى زعموا أن الذي رتبوه هو أشرف العلوم وأولها بالتحصيل، وأن من لم يستعمل ما اصطالحوا عليه فهو عامي جاهل " [الفتح 253/13] وأكد ذلك أيضا أبو حامد الغزالي رحمه الله ، فقال عن المتكلمة هؤلاء: " أخذوا مقدمات القياس الجدلي والعادي ولواحقها من أصحاب المنطق الفلسفي، ووضعوا أكثر الألفاظ في غير مواضعها، ويعبرون في عباراتهم بالجواهر والعرض والدليل والنظر والاستدلال والحجة " (الرسالة الدينية . ص / 64)

وفي نهاية المطاف وبعد عشرات وتجارب وخبرة أقر أبو حامد الغزالي بأن علم الكلام لا يفي بالمقاصد الشريفة، ولا يدفع الشبهات والمشكلات، فقال: " وأما منفعة فقد يظن أن فائدته كشف الحقائق ومعرفتها على ما هي عليه وهيئات ، فليس في الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف، ولعل التخييط والتضليل فيه أكثر من الكشف والتعريف " (الإحياء 1. 97/) وقال : " إني بما فرغت من علم الفلسفة وتحصيله .. وتزييف ما يزيف منه، علمت أن ذلك غير واف بكمال الغرض، وإن العقل ليس مستقلا بالإحاطة بجميع المطالب، ولا كاشفا للغطاء عن جميع العضلات " (المنقذ من الضلال ص/ 130)

ومن الجدير بالذكر أن أبين أن تلك الفتوى مصادمة لأصول التوحيد التي كان عليها الصحابة وأئمة الحديث من قبل، بل والتي كان عليها أئمة الأشاعرة الأولين .. سواء من نسبوا إلى الزهد، أو من نسبوا إلى التصوف، فلم يذكر هؤلاء ولا أولئك في كتبهم استغاثة، ولا طلب مدد، من ميت ولا غائب .. الخ ، إنما كانت إشاراتهم دائرة بين رياضة النفس، ومجاهدة الطبع، حتى تنصلح خفايا القلوب، عند ذكر علام الغيوب سبحانه وتعالى. وهؤلاء هم أهل العلم السالكون طريق السنة وأهل الحديث، وهم يختلفون عن عباد القبور، وفلاسفة الإلحاد، ومتكلمة الشرك والخرافات ..

فستان بين صوفية أهل العلم وبين صوفية الملاحدة وعباد القبور . . ورحم الله الإمام الجنيد بن محمد رحمه الله، قال: " الطرق كلها مسدودة على الخلق، إلا من اقتفى أثر الرسول صلى الله عليه وسلم، واتبع سنته، ولزم طريقته فإن طرق الخيرات كلها مفتوحة عليه " [الفقيه والمتفقه. الخطيب البغدادي. 1/389] وقال الجنيد: قال أبو سليمان الداراني: ربما يقع في قلبي النكته من نكت القوم أياما فلا أقبل منه إلا بشاهدين عدلين؛ الكتاب والسنة "[البداية والنهاية . 14/145] هذا الإمام كان من عمالقة الحكم والإشارات في زمنه، حتى لقب بسيد الطائفة ، غير أنه رحمه الله لما روي في منامات أهل العلم لم يفرح بها كما فرح بركات كان يؤديها في السحر . .

قال أبو بكر العطوي: " كنت عند الجنيد لما احتضر، فحتم القرآن، ثم ابتداء سورة البقرة، فتلا سبعين آية ومات. قال الخلدني: " رأيته في النوم، فقلت: ما فعل الله بك؟ فقال: طاحت تلك الإشارات، وغابت تلك العبارات، وفنيت تلك العلوم، ونفدت تلك الرسوم، وما نفعنا إلا ركعات كنا نركعها في الأسحار "[سير أعلام النبلاء 14/77] . فهؤلاء الأئمة لم يخرجوا عن أصول الكتاب والسنة، ولم يحدثوا بدع الاستغاثة بالأموات ، وطلب المدد منهم، كما فعل أصحاب دار الإفتاء المحدثه .

فلم تكن صوفية أهل العلم الأولين على عقيدة الأشاعرة، وما كان الأشاعرة الأولون على خرافات المتصوفة وعباد القبور، غير أن هناك من جمع بين التصوف والأشعرية كالقشيري في القرن الخامس، والباجوري في القرن قبل الماضي في كتابه "شرح جوهره التوحيد المقرر على المعاهد الأزهرية في مصر. دون نقد أو تحرير، إنما قرروها على سبيل التقرير والتسليم، مع كون خصومها على أعلى مستوى في الدين والدراية .. وهذا شيء عجيب .. ! وذلك لأن التصوف المشهود منهم ليس قائما على قواعد علمية، ولا عن دراسة فقهية، إنما التصوف عندهم أحوال ومشاهد، تقرر الكشف والتأثير والوصول، بغير دراسة ولا نظر، ولذلك تجد أكثرهم يقول: "حدثني فلان عن فلان، ميت عن ميت، أما نحن فنقول حدثني قلبي عن ربي" أه. كأبي بكر الشبلي وأصحابه، تركوا علوم الشريعة وأهل الحديث والأثر، لحساب علم الخرق. قال علي بن مهدي وقفت ببغداد على حلقة الشبلي، فأنشأ الشبلي يقول :

تسرّبت للحرب ثوب الغرق وجبت البلاد لوجد القلق

ففيك هتكك قناع الغوى عنك نطقت لدى من نطق

إذا جاؤني بعلم الورق برزت لهم بعلم الخرق . أه

قال ابن الجوزي : هذا " من أكبر المعاندة لله عز وجل الصد عن

سبيل الله وأوضح سبيل الله العلم " [تلييس إبليس . ص/317] ..

وقبل أن أجيب على تلك الفتوى على التفصيل أوضح أن دار
الإفتاء المصرية هيئة مستقلة عن كيان الأزهر في الزمن الحالي، فهي
تعبّر عن نفسها، وقد سيطر عليها بعض غلاة التصوف، وأساطين
الفكر القبوري، الذي يختلف فيه كثير من مشايخ الأزهر ما بين مجاف
له بالكلية أو محارب له، كأصحاب المدرسة العقلية، وغيرهم من أهل
الحديث. . وبين قلة من الغلاة يبيحون الاستغاثة بالأموات، والتماس
المدد منهم، ، وبين توسط يبيح فقط التوسل بجاه الأنبياء والصالحين،
بعض الشبهات والظنون، والذي يعدّه أئمة الحديث من البدع المحدثّة،
التي ترقى إلى الشرك الأصغر، باعتبار أنهم أحدثوا سببا، ليس في
الحقيقة سببا شرعيا. وقد وقع كثير من هؤلاء أسري لشبهات كثيرة،
لم يستطيعوا الخروج منها، كشأن من درستهم علوم الكلام من قبل،
حتى انتهوا إلى الحيرة والندم. . ولا يقبل أبدا أن تكون عقائد
المسلمين قائمة على آراء واجتهادات، تتناطح فيها العقول الهوائية
يشبهات باطلة على حساب ما تقرر في محكم الكتاب والسنة وإجماع
الأئمة. . وهؤلاء الذين أصدروا تلك الفتوى ليسوا كلمة إجماع، حتى
تكون لهم حجة على الأمة، وليس فيهم من هو كالشافعي ومالك
وأحمد وأبي حنيفة والبخاري ومسلم، كي ترفع لهم الرؤس وتشرب
لهم الأعناق. ولو أن عالما من هؤلاء الكبار استقل بقول في الاعتقاد،
ليس عليه إجماع الأمة فليس بحجة، ولا عصمة لهم،

إنما الحجة في الكتاب والسنة ، فكيف بهؤلاء وهم دونهم في
المراتب، ولا مقارنة ولا اشتراك . ؟ فقولهم ليس بحجة على عامي، لا
يقرأ ولا يكتب ، فضلا عن عالم متواضع، يخاف يوم الحساب . .

**ومن الجدير بالذكر أيضا أن أبين أن أصحاب تلك الفتوى مخالفون
لكثير من كبار أئمة الأزهر السابقين، الذين وقفوا في الزمن الماضي**
موقفا صلبا ضد خرافات الصوفية، الذين استنكفوا عن شريعة
الإسلام، على حساب ما أسموه بعلم الحقيقة والخرق . . فقد وقف
الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر رحمه الله من التصوف موقفا
شديدا، وقال في كتابه: [أسباب البدع ص 45]: "كثيراً ما ترى
الأول فيمن ينتسبون إلى طرق التصوف أنهم يقرءون عن شيخ طريقتهم
شيئاً من الأحوال التي تنافي الأحكام الشرعية، فيعتمدون أنها من
التشريع الذي خص الله به عباده المقربين، وأن شيخهم لا يفعل إلا
حقاً، ولا يقول إلا صدقاً، والفقهاء للعموم وهذه طريقة الخصوص،
فيتبعونه في كل ما يؤثر عنه من قول أو فعل على أنه الطريق المقرب إلى
اتباع شرع الله الموصل إلى رضاه. " أهـ.

وكذلك وقف الشيخ المراغي رحمه الله من التصوف موقفا عنيدا
وذهب إلى وجوب نبذه بصورة رسمية ، قال الدكتور زكي مبارك في
كتاب التصوف ص/207: "فالأزهر لا يريد أبدا نشر الثقافة
الصوفية . . ثم قال:

" وقد حدث فى العام الماضى سنة(1345هـ) أن فكرت مشيخة الأزهر فى مقاومة التصوف مقاومة رسمية، وكتب فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى كتابا فى ذلك إلى وزير الأوقاف السابق سعادة عبد العزيز بك محمد ولكن وقع أن رد عليه السيد عبد الحميد البكر بجواب فيه عنف، وكان هذه المصاولة إحياء للصدامات القديمة بين الشريعة والحقيقة " أهـ

غير أنه من اللافت للنظر أن الاهتمام بإفراد الله تعالى بالعبادة والتوحيد ومحاربة الشرك، الذى نازع فيه الرسل أقوامهم لا يأخذ حظا من النظر فى الأزهر، كما أخذت العلوم النظرية، المتعلقة بإثبات وجود الصانع وقدم العالم وصدق الرسول، ومسائل الصفات السبع، إثباتا وتأويلا، ومكانة العمل من الإيمان، ونظرية الكسب والجبر. ومسائل الحكمة والتعليل والقضاء والقدر الخ

ومن المعلوم أيضا أن الدراسة فى الأزهر تكلمت عن جميع الفرق على التفصيل، ونصرت المذهب الأشعرى خاصة، على الإجمال والتفصيل، غير أنها لم تعرض إلى معتقد أهل الحديث والأثر والصحب الأول على التفصيل، فتراهم يردون عليه، دون ذكر أو نسبة إلى قائله.. مع شهادتهم له بأنه - أي معتقد السلف - أسلم . ولا سلامة إلا بعلم وحكمة..

وكذلك لم تعرض الدراسة الأزهرية للتناقضات والخلافات الواقعة بين أئمة المذهب الأشعري، في مسائل الاعتقاد والإيمان والقضاء والقدر والحكمة والتعليل بالتفصيل . . الخ فلم تبين الخلاف الواقع بين أئمة الأشاعرة الأوائل، كالباقلاني والأشعري وبين غيرهم من المتأخرين منهم كالجويني والرازي والغزالي . . . الخ بالتفصيل . ومن المعلوم أن الأولين على سبيل المثال كانوا يثبتون الصفات الذاتية الخيرية لله تعالى، بغير تأويل، بينما أولها المتأخرون.

أما جوابي على فتوى دار الإفتاء المصرية، التي أجازت الاستغاثة وطلب المدد من الأموات، بزعم أنهم سبب يخلو من التأثير، فأبدأ بالحديث عن أفعال العباد عند أئمة الأشاعرة ، فأقول وبالله وحده التوفيق : أن دار الإفتاء ردت الأمر في جواز الاستغاثة بالأولياء أحياء وأمواتا إلى السببية المجردة، الخالية من التأثير، بناء على أصول وقواعد، ذكرها أئمة الأشاعرة في باب الكسب وأعمال العباد . . ربما لا يعرفها، ولا يفرق بينها كثير من الخاصة، إما لعدم شهرتها، أو لكونها من جماعع الأقوال المحدثه، التي لا يسوغ للعامة ولا للخاصة سماعها، وفيها زعموا أنه لا فاعل إلا الله تعالى، فالفعل فعله ومفعوله، وأن العباد لا فعل لهم . . المراد عندهم أن العباد ظروف لأفعال الله تعالى . . الخ ، وليس لأحد منهم فعل مع الله تعالى ، ولا لأحد تأثير في فعل، وليس لقدرة محدثة، ولا لسبب تأثير في إيجاد شيء، أو إعدامه . .

إنما هو مجرد اقتران بين قدرة محدثة وفعل . أو اقتران بين قدرة محدثة وإرادة باطنة، فهو في الحقيقة مجبور ظاهراً وباطناً . . وقالوا إن هذا الاقتران هو كسب العبد . . الخ ، ولا أدري كيف جعلوا فعل الله تعالى في العبد كسباً مختاراً له في الظاهر، وهم على كل حال لا يفعلون شيئاً على الإطلاق، لا في الظاهر ولا في الباطن . ! وقد ذهب إلى القول بأن العبد مجبور باطناً، مختار ظاهراً الشيخ البيجوري ، فقال: " وبالجملة فليس للعبد تأثير ما، فهو مجبور باطناً مختار ظاهراً" (حاشية الجوهرة . ص/118) ففرق بين الظاهر والباطن من جهة الاختيار، بينما الفعل فيهما عنده فعل الله تعالى، وليس للعبد فعل ولا تأثير . ! ولا شك أنهم إذا جعلوا فعل العبد فعلاً لله تعالى ومفعولاً له فقد استلزموا وصف الله تعالى بالقباح، ومن ثم فإن الكاذب والمنافق والسارق عندهم لا ينسب إليه فعل، لأن الفاعل عندهم لهذه القبائح هو الله تعالى - عياذاً بالله . ومن المعلوم أن الأشاعرة مترددون في مسألة نسبة القبح إلى الله تعالى . . فالشيخ الرازي يقول في موضع " إن الله تعالى لا يقبح منه شيء، لأن كل شيء متعلق بمشيئته " . . كما ذكر في تفسيره : " وأنه سبحانه في الآخرة يغفر لمن يشاء بفضله ويعذب من يشاء بعدله، وأنه لا يقبح منه شيء، ولا يجب عليه شيء، لأن الكل ملكه وملكه" (التفسير الكبير. 7/109)

ولكنه يعارض ذلك في موضع آخر، فيقول: " لا يجوز أن يتكلم الله تعالى بشيء ولا يعني به شيئاً. " أهـ وقال أيضا : " التكلم بما لا يفيد شيئاً هذيان وهو نقص والنقص على الله تعالى محال" (المحصل. 385 / 1)

وقد فسر الشيخ أحمد بن محمد العدوي الشهير بالدردير في الخريدة البهية معتقد الأشاعرة في الكسب والتأثير فقال :

ومن يَقلُّ بالطَّبْعِ أو بِالْعِلَّةِ * فذاك كُفْرٌ عند أهلِ المِلَّةِ

ومن يقل بالقوة المودعة . . . فذاك بدعى فلا تلتفت . أهـ

ومراد به بالطبع : " أن الأشياء لها تأثير بطبيعتها من غير توقف على شيء آخر، فالنار تحرق بطبيعتها عند مماسستها للأشياء ، واتقاء مانع البلل . أما العلة فمعناها : أن الأشياء تؤثر في غيرها تأثير العلة في المعلول، من غير توقف على شيء آخر، فإذا وجدت العلة وجد المعلول . أما القوة المودعة: فمعناها أن الله تعالى جعل في الأسباب قوة تحريك وإثارة . فمن قال بالتأثير بالطبع أو بالعلة فهو كافر . .

ومن قال بالقوة المودعة فهو بدعى مذموم . . الخ .

وقد اختلف الأشاعرة وتجنبوا في أفعال العباد، هل هي منهم، أم

ليست منهم .

قال شيخ الإسلام رحمه الله : فمنهم من قال: هي كسبه لا فعله ولم يفرقوا بين الكسب والفعل بفرق محقق . ومنهم من قال: بل هي فعل بين فاعلين . ومنهم من قال: بل الرب فعل ذات الفعل والعبد فعل صفاته . الخ " أه .

قال شيخ الإسلام تعليقا على قولهم هذا : " فأفعال العباد هي كثيرها من المحدثات مخلوقة مفعولة لله . وهذه الأفعال هي فعل العبد القائم به ليست قائمة بالله ولا يتصف بها فإنه لا يتصف بمخلوقاته ومفعولاته . [مجموع الفتاوى . 2/119] وهذا هو ما أقر به أئمة السلف رضى الله عنهم . . وقد ورد في كتاب (الاعتقاد للإمام أحمد . ص / 299) : " كان يذهب - أحمد - إلى أن أفعال العباد مخلوقة لله عز وجل ، ولا يجوز أن يخرج شيء من أفعالهم عن خلقه ، لقوله عز وجل : ﴿ خالق كل شيء ﴾ " اه وقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله : " وجميع أفعال العباد من الحركة والسكون كسبهم على الحقيقة ، والله تعالى خالقها ، وهي كلها بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره " [الفقه الأكبر ص 302] وقد أبان الإمام البخارى رحمه الله ذلك في عقائد أهل الحديث فقال : " فالرب بصفاته وفعله وأمره وكلامه هو الخالق المكون غير مخلوق وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مفعول مخلوق مكون " (صحيح البخارى . 9/134)

تلك هي أقوال كبار أئمة السلف الكبار . . لم يقولوا إن الله فاعل فعل العبد، إنما قالوا إن الله خالق فعل العبد، أما أئمة الأشاعرة الكبار . . فلم يستطيعوا التفريق بين فعل الله تعالى بالخلق وبين مفعولاته، وما استطاعوا كذلك التفريق بين الكسب والفعل . . الخ فقالوا إن الله فاعل فعل العبد، الذي هو مفعول الله تعالى . فالأشعري رحمه الله يقول في بعض أقواله : " إن الله فاعل فعل العبد، وإن عمل العبد ليس فعلا للعبد بل كسبا له " أه . . وقوله هذا يتوافق مع من أنكر القدرة والفعل والتأثير . ولعل له أقوالا أخرى مخالفة لهذا القول، ولكنه على العموم قال بكسب احتار العلماء في تفسيره . وقد صنف علماء السلف كلام الأشعري في الكسب من محالات الكلام، وقالوا :

مما يقال ولا حقيقة تحته معقولة تدنو إلى الأفهام

الكسب عند الأشعري والحال عند البهشمي وطفرة النظام . وقد اعترف الإمام التفتازاني رحمه الله أنه لم يستطع أن يستخلص من العبارات ما يوضح المقصود، ويزيل الغموض، في مسألة الكسب، فقال: " فالفعل مقدور الله بجهة الإيجاد ومقدور العبد بجهة الكسب، وهذا القدر من المعنى ضروري، وإن لم تقدر على أزيد من ذلك في تلخيص العبارة المفصحة عن تحقيق كون فعل العبد بخلق الله تعالى وإيجاده مع ما فيه للعبد من القدرة والاختيار " (شرح العقائد النسفية .

ص/59 . مكتبة الكليات الأزهرية . ط . 1998م)

وقال الشيخ الرازي رحمه الله : " وعند هذا التحقيق يظهر أن الكسب اسم بلا مسمى "(محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين . ص / 199) وقد ذهب الدسوقي في تعريف الكسب بمقارنة القدرة للفعل، فقال : "الكسب مقارنة القدرة الحادثة للفعل من غير تأثير" [أم البراهين (ص45)]

أعجب العجب في نسبة شيء لله تعالى هم ينكرونه ..

معنى الفعل : صنع الشيء وكونه في زمن معلوم، ليصل به إلى مقصود له، يتم بحركة من الفاعل، أو بتغير حال، أو بأمر . . والعجب في مسألة الفعل أن الأشاعرة ينكرون أن يكون لله تعالى حدث في نفسه، أو فعل يفعل به، ويكون به، في زمن بعد زمن ، لأن هذا عندهم يقتضي حلول الحوادث في ذات الله تعالى، وهذا عندهم من علامات التجسيم، وهو عندهم محال- لأن الحدث متعلق بجوهر فإذا كان حادثا فالجوهر حادث. والله مخالف للحوادث. هذا هو قولهم ... والله تعالى حقا مخالف للحوادث، ولكنهم لم يفرقوا بين حدث مخلوق، وحدث متجدد غير مخلوق، يقوم في نفس الله تعالى بنفسه، ولا يقيمه في نفسه أحد ، وهو أزلي قديم في نوعه، متجدد في آحاده - ولذلك فإنهم يردون الأفعال كلها إلى صفتي القدرة والإرادة ، لأنهما صفتان أزليتان، لا تتجددان في زمن دون زمن.

فجميع الأفعال المتعدية من أفعال الربوبية كالخلق والإحياء والإماتة والرزق ترد عند الأشاعرة إلى صفتي القدرة والإرادة، وكذلك الضحك والرضا والغضب. الخ ، ولذلك فإنهم لو نسبوا الفعل لله تعالى لم يقصدوا به معنى الفعل، إنما يقصدون الإرادة والمشية والقدرة . . ففعل الله تعالى عندهم بمعنى القادر على الاختراع، وليس بمعنى الفاعل . . والحق أن المرء قد يريد ولا يقدر، وقد يقدر ولا يريد. وقد يقدر ويريد، ولكنه لا يفعل، وتام الفعل يكون بعد تمام القدرة وتام الإرادة . والله تعالى يقول عن نفسه أنه ﴿ فعال لما يريد ﴾ [البروج 16]. وقد أبان الإمام البخاري ذلك في عقائد أهل الحديث ، كما تقدم، فقال: " فالرب بصفاته وفعله وأمره وكلامه هو الخالق المكون غير مخلوق وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مفعول مخلوق مكون" (صحيح البخارى . 9/134) فالأشاعرة حين يقولون فى كسب العباد الفعل فعل الله تعالى . . فإنهم يقصدون القدرة والإرادة ، ولا يقصدون فعل الله تعالى، لأن الله تعالى عندهم لا يفعل فعلا يتجدد حيناً بعد حين، إنما المراد إرادة أزلية واحدة، وقدرة قديمة واحدة. وهذا هو مقصدهم فى معنى التأثير، الذى نسبوه لله تعالى .

ومع ذلك فالأشاعرة متناقضون فى نسبة الأفعال لله تعالى، إذا أنهم فى أصوات العباد ينسبونها إلى فعل الله تعالى، ويجعلونها غير مقدورة لهم، وفى مسألة القرآن يجعلونها من فعل العباد . .

قال شيخ الإسلام : " وكثير من الأشعرية متناقضون في هذا الباب ففي مجتهم مع المعتزلة يجعلون أصوات العباد غير مقدورة لهم ولا مفعولة لهم، وفي مجتهم في مسألة القرآن يجعلونها مقدورة للعباد مفعولة لهم " (الصفدية 1/154)

العلاقة بين السبب والتأثير.

أقول بيانا لما تقدم أن أصحاب تلك الفتوي أنكروا التأثير السببي، بزعم أن الأشياء تقع باقتران القدرة الحادثة مع فعل العبد أو إرادته، ولا تأثير لأحدهما في الآخر، وقالوا إن الله يفعل عند الأسباب لا بها، فليس عندهم باء سببية، إنما يرونها للمصاحبة، فقالوا: " الكسب مقارنة القدرة الحادثة للفعل من غير تأثير" أه وهم لا يوافقون الكسب الشرعي، إنما هو كسب خاص بهم، لا أصل له في لغة العرب، ولا في شريعة الإسلام، كما تقدم.

* ما السبب . ؟

السبب في اللغة : هو ما يتوصل به إلى الشيء . . ولا يمكن بلوغ الشيء المراد من السبب إلا بالآثر الموجود فيه . . فلا بد أن يكون قائما فيه، غير منفك عنه، لا بعده، كما يقول المعتزلة، ولا بدونه، كما يقول الأشاعرة . . فنحن نعلم أن الطعام سبب للشبع، ولا يمكن بلوغ ذلك إلا بالآثر الموجود في نفس الطعام ، وإن اقتصر السبب إلى ذلك الآثر فموجبه أن يكون الرمل طعاما . .

والماء سبب للري ، ولا يمكن أن يكون كذلك إلا بوجود الأثر فيه . . الخ ، وإذا قال أحد إن الخبز لا يشبع ، والماء لا يروي، والنار لا تحرق، والسيف لا يقطع، إنما هو مجرد ملاقة واقتزان، بين القدرة الحادثة وفعل العبد . ولا تأثير لشيء في شيء فقد خالف العقل والنقل والحس . . وأنكر الأسباب بالكلية.

*** أما التأثير فهو نوع من القدرة على إحداث نتيجة فعالة في الفعل أو في السلوك . .**

والتأثير أقسام منه : ما هو لله تعالى لا يشاركه فيه أحد من خلقه، ونعني به القدرة على الإيجاد والاختراع، المقترنه بأمر الله تعالى وفعله، قال تعالى : ﴿ألا له الخلق والأمر﴾ [الأعراف. 54]

وهناك تأثير ممنوع ، يدعيه بعض المشركين ، يقولون بإثبات قدرة مؤثرة في فعل العبد مقارنة لقدرة الله تعالى، متعاونة معها، وهذا كفر صريح . لأن الله تعالى لا معاون له في خلق شيء، ولا في تقدير شيء..

وهذا التأثير المتعلق بالإيجاد والاختراع لا يكون إلا من الله تعالى بصفاته وأفعاله ، وهذا لا يشابه التأثير، الذي في أفعال العباد، إنما نعني بالتأثير في أفعال العباد ما يكون واسطة مخلوقة، لا خالقة ، أو سببا في قدرة العبد، أو في المخلوقات، فالماء جعله الله تعالى واسطة مؤثرة ، لإنبات النبات، قال تعالى :

﴿ ونزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات وحب
الحصيد ﴾ [ق. 9] واليد جعلها الله تعالى سببا وواسطة مؤثرة
للتعذيب، قال تعالى : ﴿ قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ﴾ [التوبة
14]. فالتأثير المراد في السبب عند أهل السنة فهو ما يخلقه الله
تعالى في السبب، من الوسائل ، حتى يصل العبد إلى مطلوبه، بإذن الله
تعالى . . وهو التأثير السببي . والله تعالى خالق السبب وخالق التأثير
. إن شاء أبقاه، وإن شاء عطله ، وهذا لا يعد شركا على الإطلاق
، لأننا أثبتنا الخلق لله تعالى . . قال تعالى: ﴿والله خلقكم وما تعملون
﴾ [الصفات. 96] وما يصح أن تكون مصدريه فيكون المعنى
خلقكم، وخلق عملكم، وخلق الأسباب المؤثرة فيكم. ويصح أن
تكون موصولة بمعنى خلقكم وخلق الذي تعملونه. وقد ثبت في الآيات
أن جميع أفعال العباد منهم، هم لها عاملون بأنفسهم ، تنسب إليهم
كسبا وفعلا ، ولكنها لا تنسب إلى الله تعالى فعلا إنما هي من
مفعولاته، والله تعالى لا يوصف بما توصف به مفعولاته . . قال تعالى :
﴿ ولهم من دون ذلك أعمال هم لها عاملون ﴾ [المؤمنون . 63]

ولا شك أن كلام الأشاعرة في نفي التأثير في السبب يقتضي أن
يكون العاجز كالتقادر المختار، كما تقدم، كما يقتضي بطلان الأسباب
بالكلية . . وقد كان هذا سبب خلاف كبير بين أئمة الأشاعرة . .
وقد تساءلوا في هذا الأمر مع الأشعرى . .

وقد أشار إلى ذلك الشعراني قائلا:

"ولقد توجهت على الأشعري ومن تبعه أسئلة أظهرها إن كان للقدرة الحادثة أثر في المقدور فهو شرك ، وإن لم يكن لها أثر فوجود تلك القدرة وعدمها سواء فإن قدرة لا يقع بها المقدور بمثابة العجز ، ومن أجل هذا الاعتراض افترق أصحاب الشيخ أبي الحسن]" [اليواقيت والجواهر. 1/ 252]

ولا غرو من اختلاف الأشاعرة في أعمال العباد، هل هي مؤثرة أم غير مؤثرة. ؟ فقد اختلفوا في قدرة الله تعالى، هل هي مؤثرة في المقدورات أم غير مؤثرة. ؟ فذهب الشيخ سعد الدين التفتازاني تلميذ القاضي عضد الدين الأيحي رحمهم الله أن القدرة صفة أزلية مؤثرة في المقدورات، وقال في تعريفها هي: "صفة أزلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها " (هداية المريد إلى جوهرة التوحيد. 1/ 366) وهذا يتناقض مع ما ذهب إليه الدسوقي أن نسبة التأثير إلى صفة القدرة نسبة مجازية، والمؤثر في الحقيقة هو الله تعالى، فقال: " بيد أن التأثير حقيقة إنما هو للذات، وإسناده للقدرة إنما هو بطريق المجاز لكونها سبباً فيه ولذا يحرم أن يقال: القدرة فعالة . . الخ " (أم البراهين 1/ 100) والحق أن الله تعالى يفعل بقدرته، ويخلق بكلامه وأفعاله، ولا بد أن يكون في كلامه وفي قدرته وفي أفعاله ما يترتب عليه إيجاد الموجودات، فكيف تكون تلك الصفات غير مؤثرة ، وهي قائمة بالله تعالى وفي نفسه. ؟

ولا يمكن أن يكون هناك ذات مؤثرة بغير صفات. بل ولا توجد ذات أصلا إلا إذا كانت مقترنة بصفات، فذات في اللغة مؤنث ذو ، ولا تذكر إلا مضافة ، أي ذو علم ، وذو قدرة ، وذو حياة . . الخ ، خلافا لما يقول المعتزلة . قال شيخ الإسلام: " فالذات مع تجردها عن الصفات يمتنع أن تكون مؤثرة في شيء ، فضلا عن أن تكون مؤثرة في صفات نفسها ، فإن شرط كونها مؤثرة أن تكون حية عالمة قادرة "[منهاج السنة النبوية 1/274]

أما التأثير في أفعال العباد فقد أنكره كثير من أئمة الأشاعرة ، بعلة الإشراك ، كما تقدم . . وقد أبطل هذا المفهوم الشيخ محمد عبده شيخ الجامع الأزهر سابقا ، فقال: "ودعوى أن الاعتقاد بكسب العبد لأفعاله يؤدي إلى الإشراك بالله وهو الظلم العظيم - دعوى من لم يلتفت إلى معنى الإشراك على ما جاء به الكتاب والسنة . فالإشراك اعتقاد أن لغير الله أثرا فوق ما وهبه الله من الأسباب الظاهرة ، وأن لشيء من الأشياء سلطاناً على ما خرج عن قدرة المخلوقين "[رسالة التوحيد : ص/62-64]

وقد جنح إمام الحرمين الجويني رحمه الله إلى إثبات التأثير في الأسباب، مخالفا جمعا كبيرا من أئمة الأشاعرة . . وقد كان في أول أمره ينكر أن يكون للعبد فعل، وقد ظهر منه ذلك في مناظرة القاسم بن برهان له في نفيه أفعال العباد، قال الإمام الذهبي رحمه الله :

" وفي " فنون " ابن عقيل : قال عميد الملك : قدم أبو المعالي ،
فكلم أبا القاسم بن برهان في العباد ، هل لهم أفعال ؟

فقال أبو المعالي : إن وجدت آية تقتضي ذا فالحجة لك ، فتلا
أبو القاسم : ﴿ ولهم أعمال من دون ذلك هم لها عاملون ﴾ ومد
بها صوته ، وكرر هم لها عاملون وقوله : ﴿ لو استطعنا لخرجنا
معكم يهلكون أنفسهم والله يعلم إنهم لكاذبون ﴾ أي كانوا مستطيعين
، فأخذ أبو المعالي يستروح إلى التأويل ،

فقال أبو القاسم : " والله إنك بارد تتأول صريح كلام الله لتصح
بتأويلك كلام الأشعري . وأكله ابن برهان بالحجة ، فبهت . " (سير أعلام
النبلاء . 18 / 469)

فاتبه لذلك الإمام الجويني رحمه الله بعد مدة ، ورجع عن قوله ،
فقال : " ومن زعم أنه لا أثر للقدرة الحادثة في مقدورها كما لا أثر
للعلم في معلومه ؛ فوجه مطالبة العبد بأفعاله عنده كوجه مطالبة بأن
يثبت في نفسه ألوانا وإدراكات ، وهذا خروج عن حد الاعتدال إلى
التزام الباطل والمحال ، وفيه إبطال الشرائع ورد ما جاء به النبيون -
عليهم الصلاة والسلام . . . ثم قال : " فإذا لزم المصير إلى القول بأن
العبد خالق أعماله ؛ فإنه فيه الخروج عما درج عليه السلف الأئمة ،
واقترام ورطات الضلال " (انظر لوامع الأنوار . 1 / 316)

فنفى التأثير في فعل العبد وفي كل سبب مبطل للشرائع ، وما جاء به الرسل والأنبياء .. هذا هو كلام "أبي المعالي الجويني رحمه الله تعالى .. ﴿ فاعتبروا يا أولي الأبصار ﴾ ..

الشاهد : أن تلك الفتوى التي جوزت الاستغاثة بالأموات وطلب المدد منهم استقلالاً .. هراء مختلق، وشرك بالله تعالى، لم يقل بها إمام معتبر من أئمة الإسلام المشهود لهم بالدين والدراية، وليس عليها كلمة إجماع، حتى تكون اعتقاداً .. غير أن أصحابها نصبوا فيها الخلاف بين قول الرسول وبين قول بعض أئمتهم، كأنهم أسوياء مع الرسول في المقام. والعقيدة كما تقدم ليست مجموعة آراء تتناثر في عقول الناس واجتهاداتهم ، إنما هي كلمة إجماع، لا تتغير ولا تبدل، ولا تنسخ ، بحسب السلطات الزمنية ، وتغير البلدان والأمصار .. فتلك الفتوى من نسج خيال بعض صوفية الأشاعرة المتأخرين ، كما تقدم . وقد نحنا أعضاء دار الإفتاء في مصر نحوهم في ترسيخ مفهوم التصوف الشرقي، وطلب المدد من الأموات، بصورة رسمية، لم يعتدها الناس في مصر، ولكنها استقوت بمناصبها، لترسيخ معتقداتهم الخاصة بهم، كما هو شأنهم في الأزمنة الغابرة، وسيأتي زمان يزولون عنها، أو تزول عنهم، ويعودون إلى الله تعالى عرايا. ويسألون. قال تعالى " ﴿ ستكتب شهادتهم ويسألون ﴾ [الزخرف . 19]

وفي تلك الفتوى خلط أصحابها بين الأشعرية والتصوف .. فذكروا أسباباً غير مؤثرة ..

وقد أخذوا هذا الخلط من البيجوري والشعراني، حين تكلموا في كرامات الأولياء ، وقالوا الفعل فعل الله تعالى، والأولياء محل لظهور أفعال الله تعالى فيهم، ولا تأثير لهم في شيء . . ولا شك أن قولهم الفعل فعل الله تعالى لا يفرق بين المعجزة وغير المعجزة، ولا الكرامة ولا غير الكرامة، ولا بين القادر المختار وبين العاجز، لأن كل الأفعال عندهم من فعل الله تعالى، وحينئذ لا يتميز صاحب الكرامة على غيره بشيء، قال الشيخ البيجوري: " ولذا قيل: من لم تظهر كرامته بعد موته كما كانت في حياته فليس بصادق. وقال الشعراني: ذكر لي بعض المشايخ أن الله تعالى يوكل بقبر الولي ملكا يقضي الحوائج، وتارة يخرج الولي من قبره فيقضيها بنفسه) " (شرح الجوهرة . ص/153)

كأنه - أي الشعراني - كان يرى أن أرواح الأولياء في قبورهم فاعلة مختارة ، في أحوال الخلاق، بعد خروجها من الدنيا . . فأبي دجل أكبر من هذا الدجل، الذي لا حياة فيه من الله تعالى، ولا من علماء الإسلام . . وما هو إلا كذب ومين . . لا دليل عليه ولا حجة فيه . . ولو كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج من قبره، ليقضي حوائج الناس، كما ادعي الشعراني، ومن وافقه من مخرفي الرفاعية والتيجانية، فلماذا لم يخرج ليقضي بين فاطمة وأبي بكر رضى الله عنهما، لما اختلفت معه في ميراث فذك . ؟ ولماذا لم يخرج ليفصل بين علي ومعاوية رضى الله عنهما، لما وقع بينهما الخلاف في الثأر من قتلة عثمان رضى الله عنه . ؟

وكيف يزعم الشعراني خروج النبي صلى الله عليه وسلم بعد بيانه أنه لن يخرج من قبره إلى يوم القيامة، وقال: " إني لأولُ الناسِ تنشقُّ الأرضُ عن جُمُجمَتي يومَ القيامةِ ولا فخرٌ "[أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٧٦٩٠) مختصراً، وأحمد (١٢٤٦٩) واللفظ له ..

قال الألباني في السلسلة . 100/4 : إسناده جيد ، رجاله رجال الشيخين [، ولا أدري أي سبب أو فعل ينسب للأموات عندهم مع كونهم محل لأفعال الله تعالى ، وليس لهم فعل على الإطلاق ، بحسب نظرية الأشعري .. وأن الكسب ما هو إلا مقارنة قدرة حادثة مع الفعل، بغير تأثير . كما قال الدسوقي وغيره من الأشاعرة .. فأَي سبب يكون من الأموات، ليقضوا به حوائج الأحياء إذا كان الأحياء عندهم لا سبب لهم أصلاً ، ولا عمل، ولا تأثير . ؟ إن هذا لشيء عجيب . ! ومن منهم يستطيع الزعم بأن الأولياء والصالحين يسمعون استغاثة هؤلاء المغفلين بهم، وأنهم يشفعون لهم، أو يستجيبون لهم . ؟

ومن منهم يستطيع الجزم بأن الله تعالى قد أذن لهم بالشفاعة في هؤلاء . ؟ ألم يعلموا أن الإذن لا يكون إلا يوم القيامة : ﴿ من بعد أن يشاء الله ويرضى ﴾ [النجم 26] وذلك في حضور الشافع والمشفوع له .. ويؤكد ذلك ما ورد في البخاري أن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها قالت في مرض موت النبي صلى الله عليه وسلم:

" وأرأساه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ذاك لو كان وأنا حي فاستغفر لك وأدعوك" [رواه البخاري. 6791] فدل ذلك على أن معنى التوسل به يكون بدعائه وهو حي ، أما بعد موته فلا .

لا شك أن إثبات السببية لأحد من الخلاق لا بد أن يتضمن الفعل القائم به القدرة والتأثير، وإلا كان سببه كالعدم سواء بسواء . ولو أنهم قالوا بجواز طلب المدد من الولي مباشرة واستقلالاً ، فلا بد أن يكون مسئولا استقلالاً، لا مسئولا به ، وعليه فلا بد أن يكون مالكا للسبب، خالقا له ، ومالكا للتأثير، وقائما بالفعل . . وهذا غير موجود في الأموات . ! فلماذا يطلبون منهم المدد، وهم لا يملكونه . ؟ أليست هذه عبادة لغير الله تعالى ؟

أما إذا جعلوا الميت مجرد سبب أو وسيلة ، كما يدعون - تجاوزا عن قولهم غير مؤثرة - يرفع به الدعاء والطلب إلى الله تعالى، فهذا إذا كان مسئولا به، كما في مسألة التوسل بجاه النبي أو بجاه الولي ، وهذا أمر بدعي محدث ، لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم . . وكل ما تعلقوا به من نصوص متعلق بدعائه، وليس بجاهه وذاته . ومن المعلوم أن عمومات الشريعة تحض على وجوب نداء الله تعالى وحده، والله تعالى ليس بحاجة إلى وسطاء، وليس عنده حجاب، لأنه تعالى قريب، قال تعالى: ﴿ فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة. 186]

* أما الدعاء وهو بيت القصيد . .

من المعلوم أن نداء الأموات لله تعالى ودعائهم بعد طلب الأحياء منهم لو كان ثابتاً فإنه عند الأشاعرة ليس مؤثراً في إجابة الدعاء، وليس مؤدياً إلى نتيجة ، لأنهم ينكرون التأثير في كل شيء، حتى في دعاء الأحياء، فإنه عندهم ليس مؤثراً في دخول الجنة، ولا سبباً فيه، إنما هو مجرد اقتران أو علامة ، كما ذهب الجبرية الأولى في الأعمال .
والحق أن الدعاء من أقوى الأسباب التأثيرية . فإذا قدر الله تعالى لعبد دخول الجنة فلا بد أن يكون الدعاء من جملة أسبابه . وإذا قدر الله تعالى شيئاً قدر معه أسبابه، ولا بد أن تكون أسبابه مؤثرة في وجود المطلوب . . وصدق القائل :

لَوْلَمْ تُرَدِّ ثِيْلَ مَا أَرْجُو وَأَطْلُبُهُ مِنْ جُودِ كَثِيْكَ مَا عَلَّمْتَنِي الطَّلْبَا

غير أن هؤلاء يقولون إن الدعاء من باب التعبد المحض، وليس له تأثير في المطلوب . ولا معنى لقولهم هذا إلا أن وجوده كعدمه؛ وعليه فما الحاجة إذن لطلب الدعاء من الأموات والغائبين ، إذا كان دعا الأحياء الصالحين ليس من فعلهم، وليس مؤثراً ، إنما هو من فعل الله تعالى . ؟ هذا لا معنى له إلا أن فعل الله الذي هو في العبد الحي يطلب من فعل الله الذي هو في الميت . ! ولا علاقة للحي ولا للميت بالدعاء أصلاً . !

فهل ثبت عند أحد من العقلاء أن فعل الله تعالى الذي في الأحياء
ينادي فعل الله الذي في الأموات. ؟ وفعل الله تعالى الذي في الأموات
ينادي الله تعالى. . ؟ لم يقل بهذا إلا أصحاب الأقاليم . .

أما حقيقة الدعاء : فهو بذل التذلل والافتقار إلى الله تعالى لأنه
الغنى المالك القادر السميع المجيب الرحيم بعباده . . والدعاء فى
اللغة : مخاطبة من ترجوه فى جلب منفعة أو فى دفع مضرة . . فإذا كان
المدعو حاضرا قادرا صالحا جاز دعاؤه والاستغاثة به، كما قال تعالى
: ﴿ فاستغاثه الذى من شيعته على الذى من عدوه ﴾ [القصص
15]. أما إذا كان ميتا أو غائبا لم يجز ، لأنه لا يعلم ولا يقدر ولا
يسمع، وإن سمع لا يستجيب، وهذا النوع من الدعاء عبادة ، والعبادة
لا تكون إلا لله تعالى، سواء أكانت ذكرا أو مسألة . . ولذلك كان
الصحابه رضي الله عنهم إذا اشتد بهم الأمر يستغيثون بالله تعالى
وحده ، ولا يستغيثون بغيره، قال تعالى : ﴿ إذ تستغيثون ربكم
فاستجاب لكم ﴾ [الأنفال 9]. وفي الدعاء المأثور: "يا حي يا قيوم،
لا إله إلا أنت، برحمتك أستغيث " [أخرجه الترمذي (٣٥٢٤) واللفظ
له، وابن السني فى «عمل اليوم والليلة» (٣٣٧) انظر الجامع الصغير
للسيوطي. ٦٧٩١] وفى دعاء الاستسقاء كان النبي صلى الله عليه
وسلم يقول : "اللهم أغثنا اللهم أغثنا" [أخرجه البخاري (١٠١٤)،
ومسلم (٨٩٧)]

وكان معروف الكرخي يقول في دعائه : واغوثاه، ويقول: إني سمعت الله يقول: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابْ لَكُمْ﴾ .أهـ

فماذا يفعل هؤلاء في قول الله تعالى : ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ ، وَإِنْ يَرِدْكَ بَحِيرٌ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [يونس.107] وقوله تعالى : ﴿أَمِنْ يَجِيبُ الْمُضْطَرُ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾ [النمل .62] .. أليس هو الله الذي إذا طلبته وجدته ، ومن غيره موصوف بذلك . ؟

أم أن هذه الآيات قد نسخت ونسخ الإسلام . وعاد الشرك شرعا والكفر دينا . ؟ كيف يفكر هؤلاء، وهم يفتحون أبوابا للشرك ، قد أغلقها الرسل والأنبياء من قبل . ؟

أما الدليل على كون دعاء الأموات وطلب المدد منهم عبادة لغير الله تعالى فواضح في قول إبراهيم عليه السلام لقومه : ﴿وَأَعْتَزِلْكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ . . . إِلَى قَوْلِهِ : فَلَمَّا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [مريم .48] فجعل الله تعالى ندائهم ومخاطبتهم الأصنام، التي لا تنفع ولا تضر، ولا تؤثر في إيجاد ولا خلق - كذلك دعاء الأموات والغائبين ومخاطبتهم - في قول إبراهيم عليه السلام : ﴿وَأَعْتَزِلْكُمْ وَمَا تَدْعُونَ﴾ عبادة لهم ، قال تعالى : ﴿فَلَمَّا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ الآية . وقد أمر الله تعالى بالتوكل عليه وحده والاستعانة به ، قال تعالى:

﴿ وتوكل على الحي الذي لا يموت ﴾ [الفرقان . 58] والتوكل
اعتماد القلب على الله تعالى، وتفويض الأمر إليه، والاستسلام له
ولشرعه . ولم يأمر بالاستعانة بالأموات ولا الغائبين . . والحي هو
الفعال المجيب، فكيف تصرف وجهك عنه سبحانه إلى غيره، مما لا
يملك لك ضرا ولا نفعا . ؟ وبابه تعالى مفتوح لا يغلق، وليس بينه وبين
خلقا حجابا، ولا وسائط في الدعاء، إنما الأنبياء والصالحون وسائط
في تبليغ الرسالة فقط، قال تعالى: ﴿الذين يبلغون رسالات الله
ويخشونه ولا يخشون أحد إلا الله ﴾ [الأحزاب . 39]. وقال تعالى :
﴿ ما على الرسول إلا البلاغ ﴾ [المائدة . 99] وقال تعالى: ﴿رسلا
مبشرين ومنذرين ﴾ [النساء . 165]

ولو قال قائل إن أرواح المؤمنين في الجنة تدعو للأحياء من أقاربهم
في الدنيا . قلت : نعم . وهو ثابت في السنن . ولكن هذا يتم بغير
طلب منهم ولا رجاء، كما أن الملائكة يدعون للمؤمنين، ويستغفرون
لهم، بغير طلب منهم ولا رجاء . قال تعالى: ﴿الذين يحملون العرش
ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويستغفرون للذين آمنوا ﴾ [غافر . 7]
وهم مسخرون في ذلك، قال تعالى: ﴿وهم بأمره يعملون ﴾ [
الأنبياء . 27]، فلا يأترون بأمر أحد غيره ، ولا يستجيبون له، ولذلك
لا يجوز طلب المدد أو الاستغاثة بهم ومخاطبتهم . ومن فعل فقد
عبدهم من دون الله تعالى ، وصار في عداد المشركين .

قال تعالى : ﴿ ويوم يحشرهم جميعا ثم يقول للملائكة أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون قالوا سبحانك أنت ولينا من دونهم بل كانوا يعبدون الجن أكثرهم بهم مؤمنون ﴾ [سبا. 40]

هل الأموات يسمعون . ؟

ثبت في السنة النبوية أن النبي صلى الله عليه وسلم خاطب الأموات من كفار قريش على قلب بدر، قال أنس : " فجعل يناديهم بأسمائهم وأسماء آبائهم يا فلان بن فلان ويا فلان بن فلان أيسركم أنكم أطعتم الله ورسوله فإننا قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقا فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا، قال فقال عمر يا رسول الله ما تكلم من أجساد لا أرواح لها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفس محمد بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم " [متفق عليه] وكذلك ثبت سماع الأموات فيما ورد في قول النبي صلى الله عليه وسلم : " إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه وإنه ليسمع قرع نعالهم أتاه ملكان فيقعدانه " [متفق عليه] وقد دلت صيغة الخطاب للحاضر : «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أتى المقبرة فقال: السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون..» [رواه مسلم 249]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : "فهذا خطاب لهم، وإنما يخاطب من يسمع". أهـ

ولا يرد ذلك ما ورد في نقي السماع، في قوله تعالى: ﴿وما أنت بمسمع من في القبور﴾ (فاطر: 22)، وقوله: ﴿إنك لا تسمع الموتى﴾ (النمل: 80) .. والمراد من ذلك هو نقي سماع التوفيق والاتقاع عن الكفار، الذين ختم الله على قلوبهم، فلا يسمعون الحق ولا يهتدون به.

لكن هل يسمع الأموات كل شيء . ؟

الجواب .. أنهم يسمعون في حال دون حال، ودليل ذلك قول الملائكة للنبي صلى الله عليه وسلم في شأن من يذاذون عن الحوض : " إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك " [متفق عليه] فدل ذلك على أن دعاءهم وشركهم لا يسمعه النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يبلغ له . ومن ثم فإن هذا الحديث، يقطع كل ما ادعاء أعضاء دار الإفتاء . فالنبي صلى الله عليه لا يسمع استغاثة شركية من أحد، حتى يغيبه أو يتوسل إلى الله تعالى في شأنه . فسماع الأدعية الشركية ممنوع . وطلب المدد منهم شرك لا يسمعه النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يبلغ به . ولا يرد ذلك ما ورد في مسند الإمام أحمد عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : " إن أعمالكم تعرض على أقاربكم وعشائركم من الأموات، فإن كان خيرا استبشروا به، وإن كان غير ذلك قالوا: اللهم لا تمتهم حتى تهديهم كما هديتنا . قال الهيثمي في «المجمع» (73/3): "رواه أحمد، وفيه رجل لم يسم" أهـ

فالحديث ضعيف . . وعلى فرض صحته فليس فيه أن دعاءهم كان بناء على طلب أو استغاثة أو توسل من أحد . . أما حديث " تعرض علي أعمالكم، فما رأيت من خير حمدت الله عليه، وما رأيت من شر استغفرت الله لكم" [قال العراقي في تخریج أحاديث الإحياء. 251/5] : رواه البزار من حديث ابن مسعود ورجاله رجال الصحيح إلا أن عبد المجيد بن عبد العزيز بن رواد وإن أخرج له مسلم ووثقه ابن معين والنسائي فقد ضعفه كثيرون، وفي رواية الحارث بن أبي أسامة في مسنده من حديث أنس بنحوه بإسناد ضعيف]

قلت : كما أنه معارض لحديث الحوض الذي رواه البخاري ومسلم . . وعلى فرض صحته فيحوز الجمع بينه وبين حديث الحوض ، كما بين ابن الملقن رحمه الله في (التوضيح لشرح الجامع الصحيح. 371/19) قال : فإن قلت: كيف خفي عليه حالهم مع إخباره بعرض أمته عليه ؟ قلت: ليسوا من أمته كما قلناه، وإنما يعرض عليه أعمال الموحدين لا المرتدين والمنافقين. وقال ابن التين : " يحتمل أن يكونوا منافقين أو مرتكبي الكبائر من أمته " اهـ والحديث ينفي كون دعاءه صلى الله عليه وسلم أو استغفاره كان بناء على استغاثة من أحد أو توسل ، كما أن الملائكة تدعو وتستغفر للمؤمنين، بغير طلب منهم أو استغاثة من أحدهم. كما تقدم . .

هل كان النبي صلى الله عليه وسلم في طلب المدد منه عند أصحاب تلك الفتوى مسئولا أم مسئولا به . ؟

قلت: لو كان مسئولا . وهو كذلك عندهم . . . وتلك هي الحقيقة ، فدعائهم شرك أكبر . . . ولو كان مسئولا به فهو بدعة محدثة ، وإن اختلف فيه بعض العلماء . .

زعم أصحاب الفتوى أن طلب المدد من الميت والغائب متعلق بالسبب، وليس متعلقا بالتأثير،: "لأنه محمول على السببية وليس محمولا على التأثير" اهـ . . . ومن المعلوم أن مرادهم بنفي التأثير عنه أنه صلى الله عليه وسلم لا يملك نفعا أو ضرا . . . والحق في ذلك أن الميت لا يملك موتا ولا حياة ولا نشورا، ولا يملك نفعا ولا ضرا . سواء كان نبيا ، أو وليا صالحا . وأضيف إلى ذلك أنه ليس له فعل يقوم به للأحياء، ولا قدرة له على تبليغ خبر ، ولا قضاء حاجة، ولا يملك إرادة خاصة، نحو من يستغيث به، قال صلى الله عليه وسلم : " إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية وعلم ينتفع به وولد صالح يدعو له " [خرجه مسلم (١٦٣١)] وهم - أي صوفية الأشاعرة - متفقون معنا في أنه ليس له فعل يقوم به، لأن الفعل فعل الله تعالى بناء على معتقداتهم . وقد اتفق علماء الإسلام والتوحيد واللغة أن الفرق بين الحي والميت هو أن الحي له فعل، والميت لا فعل له .

قال نعيم بن حماد ذاك الإمام الثابت في الفتنه شيخ البخاري
رحمهما الله تعالى: " وأن العرب لا تعرف الحي من الميت إلا بالفعل،
فمن كان له فعل فهو حي، ومن لم يكن له فعل فهو ميت" (خلق أفعال
العباد. ص/85). والحق الثابت الذي لا يختلف فيه عاقل، ولا ينتطح
فيه كبشان أن طلب المدد من الأموات والصالحين على طريقة هؤلاء
يجعلهم مسئولين مالكين قادرين استقلالاً، مغِيثين لمن استغاث بهم،
مجيبين لمن نادهم . فهل هم كذلك . ؟ كلا . إذن هذا هو حقيقة
الشرك الأكبر؛ وإن لم يكن هذا شركاً فما هو الشرك . ؟ فهؤلاء لم
يجعلوا لله تعالى حقاً في تلك الاستغاثة، ولا في هذا النداء . ! فهل
رأيت في تلك الاستغاثة ذكراً لله تعالى . ؟ لم ينادوا الله تعالى، ولم
يسألوه ، إنما نادوا الولي الميت بمفرده استقلالاً . !

وهذا لا يكون إلا إذا كانوا يعتقدون أنه المسبب الحقيقي للفعل ،
وهو الوكيل، ولا وكيل غيره ..

أما إذا قالوا هو مجرد سبب أو واسطة بين الطالب والمغيث
فيكون مسئولا به، ولا يكون فيه استغاثة ولا طلب مدد من المسؤول
به، فهذا توصل إلى الله تعالى به ، كمن يسأل الله تعالى بجاه نبي ، أو
كمن يقول للرسول بعد موته يا رسول الله اسأل الله أن يفك كربى ..
كما كان مشركو أهل الكتاب يستغيثون بمريم عليها السلام قائلين في
دعائهم يا مريم اسألى الله كذا وكذا .. الخ

وهذا فيه أمران : نداء مباشر لمريم ، كما أن الأول فيه نداء مباشر للرسول، لم يذكر فيه الله تعالى . وفيه طلب جلب منفعة ودفع مضرة من المسئول. وهذا من الشرك الأكبر. وفيه كذلك نداء غير مباشر ذكر فيه الرسول أو مريم كواسطة بين السائل وبين الله تعالى. وهذا بدعة محدثة ، كما تقدم.

الشاهد: أن أرواح الأموات ليست فاعلة مختارة، أو مؤثرة في شيء بعد الموت ، ولم يثبت في الملة أن الله تعالى سخر لها ملائكة تقوم بتلبية أوامرها، ولم يثبت كذلك أن تلك الأرواح تسمع دعاء شركيا، أو تستجيب له، أو تشفع لصاحبه . وما قال الله تعالى إن هؤلاء الأموات يخرجون من قبورهم لقضاء حوائج الأحياء، حتى يتذللون إليهم، ويعتقدون فيه جلب المنافع ودفع المضار ، إنما هذا كله من وحي الشيطان ، يقضون حوائج المشركين، ليستدرجهم في عبادة أوليائهم . ولو كانت تلك الأرواح تملك شيئا من ذلك لبين الله تعالى الأمر مفصلا ، وهو أمر متعلق بالاعتقاد، والعبادة. ولا يمكن أن يقول الله تعالى قولا، ولا يبين مراده فيه، ويترك ذلك لأصحاب الفرق وعباد القبور، ليستقلوا ببيانه دون الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم، وهم أعلم الناس بأقواله ومراده.

شبهات عباد القبور . . والأموات .

لم يرق لعباد القبور أن يفتحوا للناس أبواب التوسل الشرعي، الذي جاء في القرآن الكريم، وثبت في السنة النبوية المطهرة باستفاضة . .
كالتوسل بالإيمان في قول المؤمنين : ﴿ ربنا إنا سمعنا مناديا ينادي للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنوا ربنا فاعفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار (193) ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك ولا تخزنا يوم القيامة إنك لا تخلف الميعاد ﴾ [آل عمران 194] . .

والتوسل برحمة الله تعالى في السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم " يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث " [أخرجه الترمذي (٣٥٢٤) واللفظ له، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٣٧)]

والتوسل والاستعاذة بصفات الله تعالى الفعلية . . في قول النبي صلى الله عليه وسلم : " أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك : " وقوله : " أعوذ بوجهك " [أخرجه مسلم (٤٨٦)]

وكذلك التوسل بالعمل الصالح في الثلاثة نفر، الذين آواهم المبيت إلى الغار ، وكان كل واحد منهم بعد أن يذكر عمله يقول : " اللهم إن كنت تعلم إنني فعلت هذا ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه فانفرجت الصخرة وخرجوا " [أخرجه البخاري (٢٢١٥)، ومسلم (٢٧٤٣)]

خرجوا بعد هذا التوسل وهذا الإخلاص، وانكشف عنهم الكرب
وتحركت الصخرة وفتح باب الغار، فلم يستغيثوا بنبي ولا بولي، إنما
استغاثوا بالله تعالى وحده . . فكيف يترك هذا النوع من التوسل
الشرعي المتفق عليه إلى استغاثة الهمج والمغفلين . . ؟

* لا تقف شبهاً عباد القبور عند حد معين ، فلهم من كل
شرك نصيب، وهم يظنون أنهم ذوو طيران . . وهكذا يكون أثر الزنج
في القلب، مرض عضال ، لا ينقطع ولا ينتهي ، قال فيه العلماء إن قل
جبل بآبرة أهون من قل زائغ عن زيغ، لأنه يظن أنه على الحق،
والعامى من الموحدين أهدي إلى الله تعالى منهم، لأنه يأخذ بالحكم؛
فيستريح قلبه، وتسكن جوارحه ، أما هؤلاء فلا تستريح قلوبهم، ولا
تسكن جوارحهم. يعارضون ما أثبتوه بألف دليل بالليل بألف دليل
بالصباح ، ولا يصلون إلى نتيجة قطعية ، حتى قالوا تكافأت الأدلة . .
قال ابن القيم رحمه الله : " ومعناه أنها قد تكافأت وتعارضت ، فلم
يعرف الحق من الباطل . وصدقوا وكذبوا : أما صدقهم فإن أدلتهم
وطرقهم قد تكافأت وتصادمت حتى قال شاعرهم :

ونظيري في العلم مثلي أعمى . . . فترانا في حندس تصادم

ولقد صدق هذا الأعمى البصر والبصيرة ، ووصف حال
القوم فأحسن والله الفقه ، وعبر عن حالهم بأشد عبارة مطابقة بزمرة
عميان ، قاموا في ليلة مظلمة يتهاوشون ويتصادمون . . .

وأما كذبهم فإن أدلة الحق وشبه الباطل لا تتكافأ حتى يتكافأ
الضوء والظلام والبياض والسواد والمسك وأتقن الجيف . .

فسبحان من أعمى عن الحق بصائر من شاء من خلقه ، كما أعمى
عن الشمس أبصار من شاء منهم" (الصواعق المرسله . 3/ 843)

ومن الجدير بالذكر أن أبين افتقار أصحاب تلك الفتوى ومن
وراءهم إلى نص واحد يجيز الاستغاثة بالرسول صلى الله عليه وسلم
بعد موته ، وكل ما يحتاجون به متعلق بمسألة التوسل . .

والجناية التي وقعوا فيها جعلهم التوسل بمعنى الاستغاثة،
والاستغاثة بمعنى التوسل ، ولا حجة لهم في تلك التسوية، لا في النقل
ولا في العقل ولا في اللغة. وليس عندهم إلا تتمات وسقطات لبعض
الفقهاء ، لا ترقى إلى النظر.

* إن أقصى ما يتعلق به عباد القبور فيما يزعمون على مشروعية
التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم تأويلهم لقول الله تعالى: ﴿ولو أنهم
إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا
الله توابا رحيمًا﴾ [النساء. 64] فزعموا أن الآية تدل على تجويز
التوسل بالرسول صلى الله عليه وسلم بعد موته . . والحق في هذه
الآية خلاف ما قالوا. فقلوه تعالى: ﴿جاءوك﴾ يدل على حضورهم
بين يديه ، وأنه صلى الله عليه وسلم ماثل أمامهم أمامهم، ليس غائبا
عنهم. أما بعد موته فإنهم يأتون إلى قبره صلى الله عليه وسلم.

ولو كانوا يأتونه شخصيا ويتكلمون معه لنقل ذلك عن الصحابة
رضى الله عنهم . ولكن هذا لم ينقل عنهم ، ولم يثبت عنهم . . فلم
يذهب إليه أحد منهم ليستفتيه في مسألة، كما كان يفعل عباد القبور،
وهم يلقون استفساراتهم في أضرحة الأولياء، منتظرين الرد عليها . .
ولم يذهب أحد منهم إلى قبره بعد موته يسأله الاستغفار . وإنما الثابت
بقاء الاستغفار في أمته بعد موته، أمانا لهم من الفتن والعذاب، كما قال
ابن عباس رضى الله عنه . . فى تأويل قول الله تعالى : ﴿ وما كان
الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون ﴾
[الأنفال . 33] ففرق الله تعالى بين مقامه بينهم وبين استغفارهم بعد
موته صلى الله عليه وسلم . ١٠ . ويؤكد ذلك ما ورد في البخاري أن
عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها قالت في مرض موت النبي صلى الله
عليه وسلم: " وأرأساه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ذاك
لو كان وأنا حي فاستغفر لك وأدعوك" [رواه البخاري . 6791]

فقطع النبي صلى الله عليه وسلم أمر التوجه إليه والتوسل به
والاستغاثة به وطلب الاستغفار منه بعد موته بهذا الحديث . أى أنه
يدعو لهم، وهو حي، إذا طلب منه ذلك، أما بعد موته فلا يجوز
طلب ذلك منه صلى الله عليه وسلم . وقد اتفق علماء التفسير أن
الأمر بالحي في تلك الآية ﴿ ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم ﴾

كان في زمنه صلى الله عليه وسلم، وهو حي قادر، يأمر فيه الله تعالى العصاة والمنافقين بالتوبة والوقوف بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم طالبين الاستغفار لهم، ودليل ذلك قوله تعالى : ﴿ إِذْ ظَلَمُوا ﴾ لأن " إذ " ظرف لما مضى من الزمان، وليس لما يستقبل، بإجماع علماء اللغة، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى إِذْ رَأَى نَارًا ﴾ والنار ليست موجودة الآن . . وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ نَجَيْنَاكَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾ [البقرة. 49] وأين آل فرعون الآن ؟ فكذاك ذهب استغفار النبي لهم بموته صلى الله عليه وسلم . وكذلك كل استغاثة بميت أو غائب أو طلب مدد منه لا يجوز شرعا، ولا تجوز الاستغاثة إلا بالحي القادر الصالح الحاضر، كما قال الله تعالى في كتابه في شأن المستغيث بموسى عليه السلام : ﴿ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَرَهُ مُوسَى ﴾ . . [القصص. 15] وكذلك استغاثة سائر البشر في الموقف بالأنبياء، ليبدأ الله تعالى الحساب وفصل الخطاب . يوم القيامة . قال النبي صلى الله عليه وسلم: " إن الشمس تدنو حتى يبلغ العرق نصف الأذن فبينما هم كذلك استغاثوا بآدم عليه السلام فيقول لست بصاحب ذلك ثم بموسى فيقول كذلك ثم بمحمد صلى الله عليه وسلم فيشفع ليقضي بين الخلق فيمشي حتى يأخذ بحلقة الجنة فيومئذ يبعثه الله مقاما محمودا يحمده أهل الجمع كلهم " [متفق عليه]

فهذه استغاثة بالأنبياء يوم القيامة ، وهي استغاثة بأحياء قادرين صالحين ، مأذون له بالشفاعة من الله تعالى . . وفى تلك الاستغاثة لم يقولوا ارحمونا يا أنبياء الله، لأنهم لا يملكون الرحمة ، ولم يقولوا لهم اهدونا يا أنبياء الله، لأنهم لا يملكون الهدى ، ولم يقولوا اتقونا يا أنبياء الله . . الخ ، إنما طلبوا منهم ما أذن الله تعالى به، وما أعطاه لهم وهم أحياء، أما استغاثة الناس في الحياة الدنيا بالأنبياء بعد موتهم والغائبين وسائر الصالحين بعد موتهم . فإنهم لا يملكون ما يغيثهم به . . فلا دليل عليها .

* ومن شبهاتهم أيضا احتجاجهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا انفلتت دابة أحدكم بأرض فلاة فلينادي يا عباد الله احبسوا فإن لله حاضرا يردها عليكم " رواه الطبراني في المعجم الكبير (217/10) ، وأبو يعلى في " مسنده " (177/9) ، وضعفه الهيثمي في "جمع الزوائد"(132/10)، والحافظ ابن حجر في "شرح الأذكار" (150/5) فالحديث ضعيف . . وعلى فرض صحته فقد بين الحديث أن النداء موجه لحي حاضر قادر كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : " فإن لله حاضرا يردها عليكم " وليس موجهها إلى ميت عاجز ولا إلى غائب، لا يسمع دعاء من دعاه ، ولا يستجيب له .

* ومن شبهاتهم أيضا ما رواه الإمام أحمد في مسنده : حدثنا روح وعثمان بن عمر قالا: حدثنا شعبة عن أبي جعفر المديني سمعت عمارة بن خزيمة بن ثابت يحدث عن عثمان بن حنيف أن رجلا ضريرا أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أدع الله لي أن يعافيني.

فقال: « إن شئت أخرت ذلك فهو أفضل لآخرتك، وإن شئت

دعوت

قال: بل أدع الله لي. قال: فأمره رسول الله ﷺ أن يتوضأ ويصلي

ركعتين، وأن يدعو بهذا الدعاء:

اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة إني أتوجه

به في حاجتي هذه فتقضى. وقال في رواية عثمان بن عمر: فشفعه في.

قال: ففعل الرجل فبرأ. [أخرجه الترمذي (٣٥٧٨)، والنسائي في

«السنن الكبرى» (١٠٤٩٥)، وابن ماجه (١٣٨٥)، وأحمد

(١٧٢٤٢) واللفظ له ..

وهذا الحديث ينسف ما أراد به عباد القبور من جواز الطلب من

الأموات أو التوسل بجاه النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك أن الرجل

الضريير طلب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم في أوله، فقال: " يا

رسول الله أدع الله لي أن يعافيني" وقوله أتوجه إليك بنبيك يعنى

بدعائه ، ويدل على ذلك قوله " فشفعه في " وقد دعا له النبي صلى

الله عليه وسلم فبرأ ..

وقد كان هذا أمرا خاصا بهذا الرجل، وذلك لأن في الصحابة من كانوا عميانا، ولم يفعلوا بعد موته صلى الله عليه وسلم ما زعم عباد القبور من جواز التوسل بذات النبي صلى الله عليه وسلم أو ندائه، بل كانوا يقدمون أهل البيت في الاستسقاء، فيدعون لهم لقربتهم وصلاحهم. كما قال عمر للعباس: "تقدم يا عباس صل لنا . ولو كان الدعاء مجاهه جائز لا كففوا بذلك، دون أن يقدموا أحدا من أهله . . عن أنس - رضي الله عنه - أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب، فقال: اللهم إنا كما توسل إليك بنينا - صلى الله عليه وسلم - فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا، قال: فيسقون" [رواه البخاري. 3710] فيتقدم العباس، فيصلى ويدعو لهم ، وهذا هو معنى التوسل، أي بدعائه. . وقد بوب الفقهاء في كتبهم ذلك تحت عنوان باب الاستسقاء بمن ترجى بركة دعائه " ، قال ابن حجر في الفتح: "وقد بين الزبير بن بكار في الأنساب صفة ما دعا به العباس في هذه الواقعة والوقت الذي وقع فيه ذلك فأخرج بإسناد له أن العباس لما استسقى به عمر قال اللهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب ولم يكشف إلا بتوبة وقد توجه القوم بي إليك لمكاني من نبيك وهذه أيدينا إليك بالذنوب ونواصينا إليك بالتوبة فاسقنا الغيث فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخصبت الأرض وعاش الناس" [فتح

فقله : " فشفعه في " يصح إذا كان النبي صلى الله عليه وسلم
حاضرا معه والنبي صلى الله عليه وسلم يسمعه ويستجيب له - وقد
كان هذا من معجزات النبي صلى الله عليه وسلم - أو إذا كان يوم
القيامة ، أما بعد موته فلا . .

* ومن شبهاتهم الاحتجاج بأثر لا يوجد في الكتب المعتمدة ،
وفيه : " إذا أعيتمكم الأمور فعليكم بأهل القبور " أه . .

* ومن شبهاتهم احتجاجهم بحديث : " اللهم إن أسألك بحق
السائلين عليك وبحق ممشاي هذا . . الخ "

- وكذلك كل ما يجري على مثاله . . مثل ما أنسبوه إلى نبي الله
آدم عليه السلام : " يا رب أسألك بحق محمد . . الخ " وما نسبوه إلى
النبي أنه قال لما دفن فاطمة بنت أسد أم على رضى الله عنه : اللهم
بحق نبيك وحق الأنبياء من قبلك . . الخ -

وهذا الحديث ضعفه كثير من أهل العلم ، قال ابن حجر : " فيه
عطية العوفي صدوق يخطئ كثيرا ، وكان شيعيا مدلسا " [التقريب
1/393] وعلى فرض صحته فحق السائلين هو أن ينصرهم الله
تعالى ، وهذا توسل بصفة من صفات الله الفعلية ، ولا مانع شرعا من
التوسل بصفات الله تعالى الفعلية كما جاء في قوله صلى الله عليه
وسلم : " أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك " الحديث
. . [رواه مسلم 486]

* ومن شبهاتهم قصة مالك مع أبي جعفر المنصور زعموا أن أبا
أبو جعفر - وهو من كبار علماء عصره - سأل مالكا فقال: يا أبا
عبد الله آستقبل القبلة وأدعو . . . أم استقبل رسول الله - صلى
الله عليه وسلم -؟ فقال: ولم تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك
ووسيلة أبيك آدم عليه السلام إلى يوم القيامة بل استقبله واستشفع به
" [الشفا بتعريف حقوق المصطفى . 92/2] قال شيخ الإسلام :"
وهذه الحكاية منقطعة فإن محمد بن حميد الرازي لم يدرك مالكا لا
سيما في زمن أبي جعفر المنصور فإن أبا جعفر توفي بمكة سنة 158
وتوفي مالك سنة 179 وتوفي محمد بن حميد الرازي سنة 248 ولم
يخرج من بلده حين رحل في طلب العلم إلا وهو كبير مع أبيه وهو مع
ذلك ضعيف عند أكثر أهل الحديث كذبه أبو زرعة وابن وارة. وقال
صالح بن محمد الأسدي. ما رأيت أحدا أجراً على الله منه وأحذق
بالكذب منه " [قاعدة جلييلة في التوسل . 92/2]

ومن هنا يتبين أن عباد القبور ليس عندهم إلا الأهواء والشبهات
والأحلام، والأحاديث الضعيفة والموضوعة والتجارب، التي لو ثبتت
فإنها لا تدل على مشروعية الاستغاثة بالأموات أو الغائبين، وليس
عندهم أصول ثابتة يعتمدون عليها فيما يؤصلون من بدع وضلالات.

إنما هي وصايا من سبقوا في الغي، ورغبة في التدليس والإغواء . . .

نسأل الله تعالى أن يحفظ بلاد المسلمين من دعاة الشرك والضلال ،
وأن يرد ضال المسلمين إلى الحق ، وأن يزيل عنهم شبهات الهوي . . إنه
تعالى ولي ذلك والقادر عليه . . وإني أدعو أصحاب تلك الفتوى أن
يتذكروا موقفهم وصحائفهم بين يدي الله تعالى يوم القيامة ماذا يقولون له
؟ وقد كتبوا فيها ما يغضب الله تعالى . ؟ وليرجعوا عن تلك الفتاوى
الزائغة ، وليتقوا الله وليقولوا قولا سديدا . .

هذا وبالله التوفيق وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه
وسلم . .

كتبه : الشيخ /

على بن السيد الوصيفي

مدرس العقيدة في جمعية أنصار السنة المحمدية سابقا

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين